

الموئل العراقي



الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

● قانون تصديق الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب
وتعديلها رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٨

السنة الخمسون

٨ محرم ١٤٣٠ هـ
٥ كانون الثاني ٢٠٠٩ م

العدد ٤١٠٤

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

قرار رقم (٢٧)

بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً للنهاية (٦١ / رباعاً) من الدستور واستناداً إلى أحكام المادتين (٧٣/ثانية) و (١٣٨/ثالثة) من الدستور .

قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٦

إصدار القانون الآتي :

رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٨

قانون

تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وتعديلها

المادة - ١ - أولاً- تصدق الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقع عليها في الاجتماع المشترك لمجلس وزراء العدل والداخلية العرب في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ والتي دخلت حيز النفاذ في ١٩٩٩/٥/٧ .

ثانياً- يصدق تعديل الفقرة (٣) من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الذي نتمت الموافقة عليه بقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم (٤٩٢) في ٢٠٠٣/١٠/٨ وقرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم (٤١٨) في الدورة (٢١) لسنة ٢٠٠٤ .

المادة - ٦ - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

جلال طالباني	عادل عبد المهدي	طارق الهاشمي
نائب رئيس الجمهورية	نائب رئيس الجمهورية	

الأسباب الموجبة

ل Pursuant to تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقع عليها في الاجتماع المشترك لوزراء الداخلية والعدل العرب في القاهرة في ١٩٩٨/٤/٢٢ وتعديل الفقرة (٣) من المادة الأولى من الاتفاقية الذي تم بموافقة مجلس وزراء العدل العرب بالقرار رقم (٤٩٢) في ٢٠٠٣/١٠/٨ وموافقة مجلس وزراء الداخلية العرب بالقرار رقم (٤١٨) في الدورة (٢١) لسنة ٢٠٠٤ ، شرع هذا القانون .

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

الدبياجة

إن الدول العربية الموقعة :

رغبة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطراً على مصالحها الحيوية . والتزاماً بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولا سيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وندعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأنسنه التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام .

والتزاماً بمعيثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طرفاً فيها .

وتؤكد على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقوقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي وذلك كله وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة .

قد اتفقت على عقد الاتفاقية، داعية كل دولة عربية لم تشارك في إبرامها إلى الانضمام إليها .

الباب الأول

تعريف وأحكام عامة

المادة الأولى :

يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها :

١ - الدولة المتعاقدة : كل دولة عضو في جامعة الدول العربية صدقت على هذه الاتفاقية، وأودعت وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة للجامعة .

٢ - الإرهاب : كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بوعده أو أغراضه ، يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأموال العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر .

٣ - الجريمة الإرهابية : هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو

مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنى منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادر عليها:

- أ- اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٣م.
- ب- اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠م.
- ج- اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ٢٣/٩/١٩٧١م والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال ١٠/٥/١٩٨٤م.
- د- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/١٢/١٩٧٣م.
- هـ- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩م.
- و- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

المادة الثانية:

- أ- لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتغيير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأى من الدول العربية.
- ب- لا تعد أى من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية.

الجرائم الآتية:

- ١- التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.
- ٢- التعدي على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، أو الوزراء في أى من الدول المتعاقدة.
- ٣- التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.
- ٤- القتل العمد والسرقة المصحوبة باكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.

- ٥- أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة .
- ٦- جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية .

الباب الثاني (أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب)

الفصل الأول في المجال الأمني

الفرع الأول

تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الثالثة :

تنعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاماً منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فإنها تعمل على :

أولاً: تدابير المنع :

- ١- العينولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لخطف أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أيّة تسهيلات لها .
- ٢- التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المجاورة منها، التي تعانى من الجرائم الإرهابية بصورة مشابهة أو مشتركة .
- ٣- تطوير وتعزيز الأنظمة المتعلقة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار . وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت .
- ٤- تطوير وتعزيز الأنظمة المتعلقة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها .
- ٥- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام .
- ٦- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظماتإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع .

اتفاقيات

- ٧- تعزيز أنشطة الاعلام الامني وتنسيقها مع الأنشطة الاعلامية في كل دولة وفقاً لسياساتها الاعلامية، وذلك لكشف اهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.
- ٨- تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القواتين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثانياً- تدابير المكافحة :

- ١- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للفانون الوطني، أو تسليمهم وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب بهم التسليم.
- ٢- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.
- ٣- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.
- ٤- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
- ٥- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك ايجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الاعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.

الفرع الثاني

التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية

(المادة الرابعة) :

تعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقاً للقواعد والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال الآتي:

أولاً- تبادل المعلومات :

- ١- تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول:
 - أ- أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقادتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمنشآت التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.
 - ب- وسائل الاتصال والدعائية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية واسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

اتفاقيات

- ٢- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، باختصار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في أقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو مواطنيها، على أن تبين في ذلك الأخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والآدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.
- ٣- تتعهد الدول المتعاقدة، بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وإن تبادر باختصار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على أقليتها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.
- ٤- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى، بما يتواافق لديها من معلومات أو بيانات من شأنها :
- أ- أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الانفاق أو التحرير.
 - ب- أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متغيرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أخذت للاستخدام في جريمة إرهابية.
- ٥- تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتداولة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

ثانياً- التحريات :

تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال اجراءات التحري والقبض على المهاجرين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقاً لقوانين وانظمة كل دولة.

ثالثاً- تبادل الخبرات :

- ١- تتعاون الدول المتعاقدة، على اجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل ما لديها من خبرات في مجال المكافحة.
- ٢- تتعاون الدول المتعاقدة، في حدود امكانياتها على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، للتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى ادائهم.

الفصل الثاني في المجال القضائي

الفرع الأول (تسليم المجرمين)

العادة الخامسة:

تعهد كل من الدول المتعاقدة بتسلیم المتهمین أو المحکوم علیهم فی الجرائم الارهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقاً لقواعد والشروط المنصوص علیها فی هذه الاتفاقية.

المادة المسائية:

لا يجوز التسليم في أي من الحالات التالية:

أ- إذا كانت العريضة المطلوب من أحدها التسليم معترضة بمقتضى القواعد القانونية

النافذة لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، حرمة لها صفة سياسية.

بـ-إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسلیم تحصر في الأخلاقيات العسكرية.

- اذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائى (الله فوءة الامر المقضى) لدى الدولة المتعاقدة المطلوب بها التسليم، أو لدى دولة متعاقدة ثالثة.

هـ- إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسلیم قد انقضت، أو العقوبة قد سقطت
يمضي المدة طبقاً لقانون الدولة المتعاقدة طالبة التسلیم.

و- اذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج اقليم الدولة المتعاقدة للطيبة من شخص لا يحمل جنسيتها، وكان قانون الدولة المتعاقدة المطلوب اليها التسلیم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة اذا ارتكبت خارج اقليمه من مثل هذا الشخص .

ز - اذا صدر علو يشمل مرتكب هذه الجرائم لدى الدولة المتعاقبة الطالبة .

الاتفاقيات

أشد. وتحدد جنسية المطلوب تسليميه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب تسليم من أجلها، ويستuhan في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

المادة السابعة :

إذا كان الشخص المطلوب تسليميه قيد التحقيق أو المحاكمة أو محكوما عليه عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها التسليم، فإن تسليميه يوجل لحين التصرف في التحقيق أو انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة، ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليميه مؤقتا للتحقيق معه أو محكمته، بشرط إعادةه للدولة التي سلمته قبل تنفيذ العقوبة عليه في الدولة طالبة التسليم.

المادة الثامنة :

للغرض تسليم مرتكب الجرائم بموجب هذه الاتفاقية لا يعتد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول المتعاقدة من اختلاف في التكليف القانوني للجريمة، جنابة كانت أو جنحة، أو بالعقوبة المقررة لها، يشرط أن تكون معاقب عليها بموجب قوانين كلاً من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبة أشد.

الفرع الثاني (الإتابة القضائية)

المادة التاسعة :

لكل دولة متعاقدة أن تطلب إلى أيّة دولة أخرى متعاقدة، القيام في إقامتها نيابة عنها، بأى إجراء قضائي يتعلق بدعوى ثالثة عن جريمة إرهابية وبصفة خاصة.

أ- سماع شهادة الشهود والآقوال التي تؤخذ على سبيل الاستدلال.

ب- تبليغ الوثائق القضائية.

ج- تنفيذ عمليات التفتيش والاحتجاز.

د- إجراء المعاينة وفحص الأشياء.

هـ- الحصول على المستندات أو الوثائق أو السجلات اللازمة أو نسخ مصدقة منها.

المادة العاشرة :

تلزם كل من الدول المتعاقدة، بتنفيذ الإتأبات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية، ويجوز لها رفض طلب التنفيذ في أي من الحالتين التاليتين :

أ- إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل انكار أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة المطلوب إليها تنفيذ الإتابة.

ب- إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المسain بسيادة الدولة المكلفة بتنفيذها أو يامنها أو بالتنظيم العام فيها.

اتفاقيات

المادة الحادية عشرة :

ينفذ طلب الاتابة وفقاً لاحكام القانون الداخلي للدولة المطلوب اليها التنفيذ، وعلى وجه السرعة، ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى استكمال اجراءات التحقيق والتتبع القضائي الجاري لديها في نفس الموضوع، أو زوال الاسباب الفهرية التي دعت للتأخير على ان يتم اشعار الدولة الطالبة بهذا التأجيل.

المادة الثانية عشرة :

- أ- يكون للإجراء الذي يتم بطريق الاتابة، وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية، الاشر القانوني ذاته، كما لو تم امام الجهة المختصة لدى الدولة طالبة الاتابة.
- ب- لا يجوز استعمال ما نتج عن تنفيذ الاتابة الا في نطاق ما صدرت الاتابة بشأنه.

الفرع الثالث (التعاون القضائي)

المادة الثالثة عشرة :

تقديم كل دولة متعاقدة لدول الاخر المساعدة الممكنة واللزمة لتحقيقات او اجراءات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الارهابية.

المادة الرابعة عشرة :

أ- اذا انعقد الاختصاص القضائي لاحدى الدول المتعاقدة بمحاكمة متهم عن جريمة ارهابية، فيجوز لهذه الدولة ان تطلب الى الدولة التي يوجد المتهم في اقليمها محاكمته عن هذه الجريمة، شريطة موافقة هذه الدولة وان تكون الجريمة معاقبا عليها في دولة المحاكمة بعقوبة سالية للحرية لا تقل مدتتها عن سنة واحدة او بعقوبة اخرى اشد، وتقوم الدولة الطالبة في هذه الحالة بموافاة الدولة المطلوب منها بجميع التحقيقات والوثائق والادلة الخاصة بالجريمة.

ب- يجرى التحقيق او المحاكمة حسب مقتضى الحال عن الواقعة او الواقعة التي أسندها الدولة الطالبة الى المتهم، وفقاً لاحكام واجراءات قانون دولة المحاكمة.

المادة الخامسة عشرة :

يتربى على تقديم الدولة الطالبة لطلب المحاكمة، وفقاً للبند (أ) من المادة السابعة وقف اجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة المتخذة لديها بشأن المتهم المطلوب محكمته، وذلك باستثناء ما تستلزم مقتضيات التعاون او المساعدة او الاتابة القضائية التي تطلبها الدولة المطلوب اليها اجراء المحاكمة.

اتفاقيات

المادة السادسة عشرة :

- أ- تخضع الإجراءات التي تتم في أي من الدولتين - الطالبة أو التي تجري فيها المحاكمة- لقانون الدولة التي يتم فيها الاجراء و تكون لها الحجية المقررة في هذا القانون .
- ب- لا يجوز للدولة الطالبة محاكمة أو إعادة محاكمة من طلب محاكمته الا اذا امتنعت الدولة المطلوب اليها عن اجراء محاكمته .
- ج- وفي جميع الاحوال تلتزم الدولة المطلوب اليها المحاكمة، باختصار الدولة الطالبة، بما اتخذته بشأن طلب اجراء المحاكمة، كما تلتزم بالخطارهم بنتائج التحقيقات، او المحاكمة التي تجريها .

المادة السابعة عشرة :

للدولة المطلوب اليها اجراء المحاكمة، اتخاذ جميع الاجراءات والتدابير التي يقررها قانونها قبل المتهم سواء في الفترة التي تسبق وصول طلب المحاكمة اليها أو بعده .

المادة الثامنة عشرة :

لا يترتب على نقل الاختصاص بالمحاكمة المساس بحقوق المتضرر من الجريمة، ويكون له اللجوء الى قضاء الدولة الطالبة او دولة المحاكمة في المطالبة بحقوقه المدنية الناشئة عن الجريمة .

الفرع الرابع (الأشياء والعائدات المتحصلة عن الجريمة والناتجة عن ضبطها)

المادة التاسعة عشرة

أ- اذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تسليمه، تلتزم اي من الدول المتعاقدة بضبط وتسليم الاشياء والعائدات المتحصلة من الجريمة الإرهابية، او المستعملة فيها، او المتعلقة بها، للدولة الطالبة سواء وجدت في حيازة الشخص المطلوب تسليمه، او لدى الغير .

ب- تسليم الاشياء المشار إليها في الفقرة السابقة، ولو لم يتم تسليم الشخص المقرر تسليمه، بسبب هربه او وفاته او لأي سبب آخر، وذلك بعد التحقق من أن تلك الاشياء متعلقة بالجريمة الإرهابية .

ج- لا تخل أحكام الفقرتين السابقتين بحقوق أي من الدول المتعاقدة او حسن النية من الغير على الاشياء او العائدات المنكورة .

المادة العشرون :

للدولة المطلوب إليها تسليم الأشياء والعادات، اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التحفظية الازمة لتنفيذ التزامها بتسليمها، ولها أيضاً أن تحتفظ مؤقتاً بهذا الأشياء أو العادات إذا كانت لازمة لإجراءات جزائية تتخذ عندها، أو أن تسلّمها إلى الدولة الطالبة بشرط استردادها منها لذات السبب.

الفرع الخامس (تبادل الأدلة)

المادة الحادية والعشرون :

تعهد الدول المتعاقدة، بفحص الأدلة والأثار الناتجة عن أية جريمة إرهابية تقع على إقليمها ضد دولة متعاقدة أخرى بواسطة أجهزتها المختصة، ولها الاستعانة بأية دولة متعاقدة أخرى في ذلك. وتلتزم باتخاذ الإجراءات الازمة للحفاظ على هذه الأدلة والأثار واثبات دلالتها القانونية، ولها وحدها الحق في تزويد الدولة التي وقعت الجريمة ضد مصالحها بالنتيجة متى طلب ذلك، ولا يحق للدولة أو الدول المستعان بها إخبار أية دولة بذلك.

الباب الثالث (آليات تنفيذ القانون)

الفصل الأول (إجراءات التسليم)

المادة الثانية والعشرون :

يكون تبادل طلبات التسليم بين الجهات المختصة في الدول المتعاقدة مباشرةً، أو عن طريق وزارات العدل بها أو ما يقوم مقامها، أو بالطريق дипломاسي.

المادة الثالثة والعشرون :

يقدم طلب التسليم كتابة مصحوباً بما يلى :

أ- أصل حكم الادانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة، صادرة طبقاً للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم

ب- بيان بالفعل المطلوب التسليم من أجلها، يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكيفها القانوني مع الاشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها، وصورة من هذه المواد.

التفاقيات

ج- أوصاف الشخص المطلوب تسلیمه باکبر قدر ممکن من الدقة، وأية بیانات آخر، من شأنها تحديد شخصه و جنسیته و هويته.

المادة الرابعة والعشرون :

- للسلطات القضائية في الدولة الطلبة، أن تطلب من الدولة المطلوب إليها بأي طريق من طرق الاتصال الكتابية - حبس توقيف الشخص احتياطياً إلى حين وصول طلب التسليم .

٤- ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب إليها التسليم أن تحبس (توقف) الشخص المطلوب احتياطياً، وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوباً بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة، فلا يجوز حبس توقيف الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثة يوماً من تاريخ القاء القبض عليه.

المادة الخامسة والعشرون :

على الدولة الطالبة أن ترسل طلباً مصحوباً بالمستندات المبينة في المادة الثالثة والعشرين من هذه الاتفاقية، وإذا ثبّتت الدولة المطلوب إليها التسلّم سلاماً الطلب، تتولى السلطات المختصة فيها تنفيذه طبقاً لـ تشريعها على أن تحاط الدولة الطالبة دون تأخير بما اتخذ شأن طلبها.

المادة السادسة والعشرون :

١- في جميع الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي، ستين يوماً من تاريخ القبض.

٢- يجوز الأفراج المؤقت خلال المدة المعينة في الفقرة السابقة، على أن تتخذ الدولة المطلوب إليها التسلیم التدابير التي تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب.

٣- لا يحول الأفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسلمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك.

المادة السابعة والعشر

ادارات الدولة المطلوب إليها التسليم حاجتها إلى ايضاحات تكميلية للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل، تخطر بذلك الدولة الطالبة، وتحدد لها موعدا لاستكمال هذه الانضاحات.

المادة الثامنة والعشرون :

إذا تلقت الدولة المطلوب إليها عدة طلبات تسليم من دول مختلفة إما عن ذات الأفعال أو عن الفعال مختلفة، فيكون لهذه الدولة أن تفصل في هذه الطلبات مراعية كافة الظروف، وعلى الأخص إمكان التسليم اللاحق، وتاريخ وصول الطلبات، ودرجة خطورة الجرائم، والمكان الذي ارتكبت فيه.

الفصل الثاني (إجراءات الإنابة القضائية)

المادة التاسعة والعشرون :

يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية :

(أ) الجهة المختصة الصادر عنها الطلب .

(ب) موضوع الطلب وسببه .

(ج) تحديد هوية الشخص المعني بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان.

(د) بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها، وتكيفها القانوني، والعقوبة المقررة على مقارفتها، وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها بما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

المادة الثلاثون :

١- يوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، ويعاد بنفس الطريق .

٢- في حالة الاستعجال، يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرةً من السلطات القضائية في الدولة الطالبة، إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب إليها. وترسل صورة من هذه الإنابة القضائية في نفس الوقت، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، وتعاد الإنابة القضائية مصحوبة بالأوراق المتعلقة بتنفيذها بالطريق المنصوص عليه في البند السابق.

٣- يمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرةً من الجهات القضائية، إلى الجهة المختصة في الدولة المطلوب إليها، ويجوز أن تحال الردود مباشرةً عن طريق هذه الجهة .

المادة الخامسة والثلاثون :

يتبعن أن تكون طلبات الإنابة القضائية والمستندات المصاحبة لها موقعاً عليها ومحفوظة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها. وتعفى هذه المستندات من كافة الإجراءات الشكلية التي قد يتطلبها تشريع الدولة المطلوب إليها .

المادة الثانية والثلاثون :

إذا كانت الجهة التي تلقت طلب الإنابة القضائية غير مختصة ب مباشرتها، تعين عليها إحالتها تلقيناً إلى الجهة المختصة في دولتها، وفي حالة ما إذا أرسل الطلب بالطريق المباشر، فإنها تحيط الدولة الطالبة علماً بنفس الطريق .

المادة الثالثة والثلاثون :

كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسبباً.

الفصل الثالث (إجراءات حماية الشهود والخبراء)

المادة الرابعة والثلاثون:

إذا قررت الدولة الطالبة أن لحضور الشاهد أو الخبير أمام سلطتها القضائية أهمية خاصة، فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلبها، ويعتبر أن يستثنى الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تفاصي بمبلغ التعويض ونفقات السفر والإقامة وعلى تعهدها بدفعها، وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير لحضور، وبإحاطة الدولة الطالبة بالجواب.

المادة الخامسة والثلاثون :

١ - لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوي على إكراه الشاهد أو الخبير الذي لم يمتثل للتوكيل بالحضور، ولو تضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان جزاء التخلف.

٢ - إذا حضر الشاهد أو الخبير طواعية إلىإقليم الدولة الطالبة، فيتم تكليفه بالحضور وفق أحكام التشريع الداخلي لهذه الدولة

المادة السادسة والثلاثون :

١ - لا يجوز أن يخضع الشاهد أو الخبير للمحاكمة أو الحبس أو تقييد حريرته في إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على مغادرته لإقليم الدولة المطلوب إليها، وذلك أيا كانت جنسيته، طالما كان مثوله أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور.

٢ - لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأي قيد على حريرته في إقليم الدولة الطالبة أي شاهد أو خبير - أيا كانت جنسيته - يحضر أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التكليف بالحضور وسابقة على مغادرته أراضي الدولة المطلوب إليها.

٣ - تنقضى الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة إذا بقى الشاهد أو الخبير المطلوب في إقليم الدولة الطالبة ثلاثين يوماً متعاقبة، بالرغم من قدرته على مغادرته بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية، أو إذا عاد إلى إقليم الدولة الطالبة بعد مغادرته.

المادة السابعة والثلاثون :

٤ - تتبع الدولة الطالبة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشاهد أو الخبير من أي علاوة تؤدي إلى تعريضه أو اسرته أو أملاكه للخطر الناجع عن الأداء بشهادته أو بخبرته وعلى الأخص :

- أ- كفالة سرية تاريخ ومكان وصوته إلى الدولة الطالبة، ووسيلة ذلك .
 - بـ- كفالة سرية محل اقامته وتنقلاته وأماكن تواجده .
 - جـ- كفالة سرية اقواله ومعلوماته التي يدلّى بها أمام السلطات القضائية المختصة .
- ٢- تعهد الدولة الطالبة بتوفير الحماية الأمنية اللازمة التي تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وأسرته وظروف القضية المطلوب فيها، وأنواع المخاطر المتوقعة .

المادة الثامنة والثلاثون:

- ١- إذا كان الشاهد أو الخبير المطلوب مثوله أمام الدولة الطالبة محبوسًا في الدولة المطلوب إليها، فيجري نقله مؤقتاً إلى المكان الذي ستعقد فيه الجلسة المطلوب سماع شهادته أو خبرته فيها، ذلك بالشروط وفي المواعيد التي تحددها الدولة المطلوب إليها، ويجوز رفض النقل :
 - أـ- إذا رفض الشاهد أو الخبير المحبوس .
 - بـ- إذا كان وجوده ضروريًا من أجل براءات جنائية تتخذ في إقليم الدولة المطلوب منها .
 - جـ- إذا كان نقله من شأنه إطالة أمد حبسه .
 - دـ- إذا كانت هناك اختبارات تحول دون نقله .
- ٢- يظل الشاهد أو الخبير المنقول محبوسًا في إقليم الدولة الطالبة إلى حين اعادته إلى الدولة المطلوب إليها، ما لم تطلب الدولة الأخيرة إطلاق سراحه .

الباب الرابع (أحكام ختامية)

المادة التاسعة والثلاثون :

تكون هذه الاتفاقية ملحوظة للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الموقعة، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار، وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتأريخه.

المادة الأربعون :

- ١- تسري هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من سبع دول عربية .

الاتفاقيات

- لا تنفذ هذه الاتفاقية بحق أية دولة عربية أخرى، إلا بعد إيداع وثيقة التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها لدى الأمانة العامة للجامعة، ومضي ثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع.

المادة الحادية والأربعون :

لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة ضمناً على مخالفة لنصوص هذه الاتفاقية، أو خروج عن أهدافها.

المادة الثانية والأربعون :

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية إلا بناء على طلب كتابي، ترسله إلى أمين عام جامعة الدول العربية . يرتب الانسحاب أثره بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إرسال الطلب، إلى أمين عام جامعة الدول العربية . وتظل أحكام هذه الاتفاقية تافدة في شأن الطلبات التي قدست قبل انقضاء هذه المدة .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة القاهرة / جمهورية مصر العربية في ١٤١٨/١٢/٢٥ هـ، الموافق ١٩٩٨/٤/٢٢ م، من أصل واحد مودع بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ونسخة مطابقة للأصل تحفظ بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتسلم كذلك نسخة مطابقة للأصل لكل طرف من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها . وإياتا لما تقدم، قام أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية والعدل العرب، بتوقيع هذه الاتفاقية، نيابة عن دولهم .

طبع في مطبع دار الشؤون الثقافية العامة

البريد الإلكتروني

iqlaw_moj_iraq@yahoo.com

الموقع الإلكتروني

www.iraqilegislations.org

طبع في مطبوع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر . ٧٥ دينار